

هذا القسم من المجاز لا يوجد الا في الاستعارة التمثيلية
والجواز المرسل المنقول عن الكناية ومنها قوله والفاضل
التفتازاني لعدم فوقه الى آخره فقد يقال كونه الزر لعدم
الفرق مجرد دعوى بل جاز ان يكون مراد العلامة المولى
التفتازاني المجاز المكتوب ضخم ان يطلق على المجاز بسبب
الهيئة ان معنى كونه اللفظ مجازا كونه مستعمل في غير ما
وضع له وهذا شامل لما كان التجوز فيه من جهة المائة و
لما كان التجوز فيه من جهة الهيئة فالاعتصار على اطلاق
المجاز المكتوب وتغييره بما ذكره الموهوم انتفاء القسم الآخر
بلا داع مع ان كان تقسيمه الى القسمين وتغيير كل منهما
كما هو حق البيان خلاف اللابيق والاولى وكثيرا ما يطلق
الصواب على اللابيق والاولى كما لا يخفى فيه من تصحيح
كلامهم ومنها قوله فقد وثقت على ان المخطي هو المخطي
فانه لا يخفى مع ادنى انصاف ان الاعتصار في مقام بيان
المجاز المستعنى استفادته اقامه على احد اقسامه من غير
داع معتبر الى الاعتصار مع امكان الاستفاد في قولة
المخطا ان لم يكن خطأ بل قد خطأ على ان التصويب كثير اما
بما به خلاف الاول كما هو معلوم بل ان تصحيح كلامهم
في المخطي لمولانا التفتازاني لو غبته في تحذيره مثل هذا

هذا الامام لا ينبغي ان يكون الا مخطئا لما بالانحراف و
القسم الثاني ما تكون علاقة المشابهة ويسمى استعارة
تمثيلية وحقيقتها ان تشبه احد الصوتين المتفرعين
من متعدي بالآخر ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس
الصورة المشبوهة بها فيطلق على الصورة المشبهة باللفظ
الآل بالمطابقة على الصورة المشبهة بها كما يقال المتردد
في امراني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرين ان متردد في
الاقوام والايحجام لا تدرى ايتهما اخرى وظاهر الايضاح
والافتتاح ان اخرى صفة رجلا واورد عليه ان المتردد لا
يتقدم رجلا قدامه ولا يؤخر اخرين خلفه ونقد في شرح
الافتتاح فقال ينبغي ان يكون المراد بالرجل المخطوة لان
المتردد الذي يتقدم رجلا لا يؤخر اخرين بل بتلك الرجل نعم
يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف قال الفاضل الفخر
وقيد بحث **انما اول** فلا المراد بالقدم قدام الشخص فلو
الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ايضا ان
هذا ليس هيئة المتردد **وانما ثانيا** فلا اعتبار بالتقديم في
الخطوة لا يخلو عن شيئا ويحوز لان الخطوة انما تحصل
بتقدم الرجل لانها حاكمة مقررة تتقدم تارة وتؤخر اخرى
وانما ثالثا فلا التبادر من المثل اشاد متعلق التقديم و